الصباح الدولية
15
العدد 2627 - السنة التاسعة
الإثنين 28 صفر 1438 - الموافق 28 نوفمبر 2016
Monday 28 November 2016 - No.2627 - 9th Year

رئيسة وزراء بريطانيا ثاني زعيم أوروبي يحضر قمة خليجية بعد أولاند الذي سبق أن حلّ ضيف شرف على القمة التشاورية بالرياض في 2015

القمة الخليجية بالبحرين 6 و7 ديسمبر بحضور تيريزا ماي

اجتماع خليجي سابق

تستضيف العاصمة البحرينية المنامة، القمة الخليجية المنتظر عقدها يومي 6 و7 ديسمبر المقبل، وبلتقي فيها قادة الدول الست، رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي.

وبذلك تكون تيريزا ماي ثاني زعيم أوروبي يحضر قمة خليجية، وذلك بعد فرانسوا أولاند الذي سبق أن حل ضيف شرف على القمة التشاورية بالرياض في مايو 2015.

جدول أعمال القمة واللقاء المرتقب مع تيريزا ماي، استعرضه محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي خلال استقباله في دبي اليوم عبداللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية.

واستعرض الجانبان مسيرة المجلس والإنجازات التي تحققت لشعوب الدول الأعضاء خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

كما تم خلال اللقاء استعراض «حرص القادة والزعماء على تفعيل دور المجلس وهيئاته ولجانه في تحقيق التكامل الاقتصادي في شتى القطاعات والتنسيق الأمني والدفاعي الذي يحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة».

وقد «استمع بن راشد إلى تقرير الزياني حول مسيرة المجلس والخطوات التي قطعتها الدول الأعضاء وصولا إلى الأهداف الوطنية المشتركة لشعوبها ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، فضلا عن التنسيق السياسي الكامل في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الاقليمية والدولية».

وأكد نائب رئيس الإمارات، دعم بلاده مسيرة المجلس الذي اعتبره «مظلة واقية تحمي مقدرات ومكتسبات دوله وشعوبه على مختلف الصعد وفي جميع الميادين»، وقال إنه «قدرنا جميعا».

وأمس السبت، كشف وزير شؤون مجلس الشورى والنواب البحريني غانم البوعينين، في تصريحات له أن ملف تأسيس «الاتحاد الخليجي» سيكون حاضرا في القمة الخليجية المقبلة.

وأشار إلى أن «الاتحاد قد يتم من دون سلطنة عُمان».

وكان العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، قد دعا خلال قمة الرياض في ديسمبر 2011، إلى انتقال دول الخليج من مرحلة التعاون إلى الاتحاد، وهو توجه تؤيده دول المجلس وتعارضه سلطنة عمان.

وشهدت الفترة القليلة الماضية جهودًا لتكثيف التعاون الخليجي، لاسيما على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، حيث جرت عدد من التمارين العسكرية والأمنية المشتركة إلى جانب اجتماعات اقتصادية.

كما أعلنت دول المجلس، يوم 10 نوفمبر الجاري خلال الاجتماع الأول لـ«هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية» لمجلس التعاون ، اتفاقها على «خمسة أولويات أساسية تحظى بالاهتمام والمتابعة الفورية» لإحداث «نقلة نوعية» لمسيرة التنمية الاقتصادية في بلدانها.

وخلال الاجتماع نفسه، قال ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، إن دول الخليج أمامها فرصة أن تتكتل وتصبح أكبر سادس اقتصاد في العالم.

تصريحات الرئيس عقب اجتماع لمجلس إدارة البنك المركزي بعد يوم من عودته لعدن

هادي يبشر اليمنيين بقرب انتهاء تداعيات شح الموارد

الرئيس اليمني عبدربه هادي

اسماعيل ولد الشيخ

الرياض – عدن – «وكالات»: بشّر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أمس الأحد، المواطنين بقرب انتهاء تداعيات شح الموارد في البلاد، بعد يوم من عودته إلى العاصمة المؤقتة عدن، قادما من الرياض.

جاء ذلك خلال اجتماع لمجلس إدارة البنك المركزي، في عدن، للوقوف على واقع البنك وسير عمله والإجراءات المتبعة، منذ قرار نقل البنك من صنعاء الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، حسب وكالة سبأ اليمنية الحكومية.

وأكد هادي على «الضرورة التي بموجبها تم نقل البنك المركزي إلى عدن، بعد أن استنزف الانقلابيون (في إشارة إلى الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح) موارده لمصلحة مجهودهم الحربي، على حساب حياة المواطن وقوتهم اليومي، وصولا إلى مرحلة الإفلاس وعدم القدرة على دفع مرتبات موظفي الدولة حتى في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم»، حسب الوكالة.

وأضاف هادي «انطلاقا من مسؤولياتنا الوطنية والإنسانية تجاه شعبنا، نتحمل العبء من مخلفات تركة الانقلابيين وعبثهم، من خلال تجميع الموارد والحفاظ عليها للايفاء باستحقاقات المواطن والموظف العام، مبشرا الجميع بـ«انتهاء تداعيات شح الموارد قريبا».

ووصل السبت «هادي» عدن، برفقة عدد من الوزراء ومسؤولي الدولة العسكريين، قادمًا من العاصمة السعودية، التي يقيم فيها منذ اندلاع الحرب في 26 مارس 2015، بحسب مصدر رئاسي للأناضول.

ونزامن وصول هادي لعدن مع زيارة للمبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، إلى الرياض للقاء الجانب الحكومي من أجل استئناف مشاورات السلام.

ولا يُعرف ما إذا كانت زيارة هادي تجنبا للقاء المبعوث الأممي، الذي انتهى قبل نحو اسبوعين زيارة مماثلة للرياض، دون اللقاء بأي مسؤول في الحكومة اليمنية.

وهذه هي العودة الثالثة للرئيس هادي من الرياض إلى عدن، التي لم تستطع الحكومة الاستقرار فيها بسبب الاضطرابات الأمنية ونقص الخدمات، ولم يعرف على الفور مزيد من التفاصيل عن العودة الحالية.

وفي سبتمبر الماضي، أصدر هادي قرارا بنقل البنك المركزي الخاضع لسيطرة الحوثيين في العاصمة صنعاء، إلى العاصمة المؤقتة عدن.

كما قضى القرار حينها بتعيين منصر صالح القعيطي، محافظا للبنك خلفا لمحمد عوض بن همام، كما أصدر هادي قرارا آخر بتشكيل مجلس إدارة للبنك ونقل عملياته إلى «عدن».

وتشهد عدة محافظات يمنية، بينها مناطق محاذية للحدود السعودية، حربا منذ عامين بين القوات الموالية للحكومة اليمنية من جهة، ومسلحي الحوثي وقوات صالح من جهة أخرى، مخلفة أوضاعاً إنسانية صعبة.

وتشير التقديرات إلى أن 21 مليون يمني (80% من السكان) بحاجة إلى مساعدات، وأسفر النزاع عن مقتل أكثر من 7 آلاف شخص، وإصابة أكثر من 36 ألف آخرين، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، فضلا عن نزوح أكثر من 3 ملايين يمني في الداخل.

ومنذ 26 مارس 2015، يشن التحالف العربي عمليات عسكرية في اليمن ضد الحوثيين وقوات صالح، استجابة لطلب الرئيس هادي، بالتدخل عسكرياً لـ"حماية اليمن وشعبه من عدوان المليشيات الحوثية"، في محاولة لمنع سيطرة عناصر الجماعة وقوات صالح على كامل البلاد، بعد سيطرتهم على العاصمة.

والتقى المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في الرياض أمس الأحد، سفراء الدول الـ18 المعتمدين لدى اليمن، من أجل التشاور حول خارطة السلام لحل الأزمة في هذا البلد.

على صعيد متصل قال مصدر حكومي تفاوضي إن ولد الشيخ التقى سفراء مجموعة الدول الـ18 الراعية للتسوية السياسية في اليمن(تضم سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، ودول الخليج ودول أخرى مثل إيطاليا وتركيا)، في أول لقاء يعقده بالرياض بعد يوم من وصوله لها.

وأشار المصدر للمطلع على تفاصيل اللقاء، أن المبعوث الأممي كشف عن مساعيه لإحلال السلام في اليمن، وقال إن مبادرته «هي الطريق الوحيد للتوصل لتسوية سياسية للنزاع القائم»، كما قدم شرحا حول صعوبة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها اليمنيون.

كذلك كشف ولد الشيخ، أنه سيتوجه إلى محافظة عدن اليمنية خلال اليومين القادمين، للقاء الرئيس عبدربه منصور هادي الذي غادر الرياض، أمس السبت، متوجها إلى العاصمة المؤقتة في بلاده.

وعقد سفر هادي من مهمة المبعوث الأممي في الرياض، ووفقا للمصدر الحكومي، فإن رئيس الوفد التفاوضي، عبدالملك المخلافي، وعدد من أعضاء الوفد، يتواجدون في عدن أيضا برفقة الرئيس، ولن يتمكن ولد الشيخ من اللقاء بأحد في السعودية.

وخلال الأسابيع الماضية، أنهى المسؤول الأممي زيارة إلى الرياض دون أن يلتقيه أي مسؤول من الجانب الحكومي اليمني، وذلك بسبب خلافات حول خارطة الطريق الأممية التي تهمش دول هادي المستقيلي، وتمنح صلاحياته لنائب رئيس جمهورية جديد.

وكان من المقرر أن تشمل جولة ولد الشيخ الجديدة في المنطقة إلى جانب الرياض، العاصمة اليمنية صنعاء والعمانية مسقط من أجل اللقاء بوفد الحوثيين وحزب صالح. وهو ما لم يتأكد حتى اللحظة من قبل الأطراف المعنية.

بالتزامن مع بث «الجزيرة» فيلماً وثائقيا اعتبرته القاهرة «مسيئاً» للجيش

مصر: طعن «التخابر مع قطر» ينتظر موعدا جديدا

القاهرة – «وكالات»: نفت محكمة النقض المصرية، تحديد جلسة أمس الأحد لنظر طعن محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا، على حبسه 40 عاما، في القضية المعروفة بـ" التخابر مع قطر"، بخلاف ما نقلته وسائل إعلام رسمية.

وقال مصدر قضائي مسؤول بالمحكمة ذاتها للأناضول، رافضا ذكر اسمه، كونه غير مخول له الحديث لوسائل الإعلام، إنه "لم يتم تحديد جلسة بخصوص قضية التخابر مع قطر بعد لعدم اكتمال مستندات القضية، وما أثير في وسائل الإعلام المصرية من تحديد موعد غير صحيح".

وكان محامو مرسي، ومراسلون حضروا أمس بمقر المحكمة وسط القاهرة، لمتابعة جلسة الطعن، التي أكدت الوكالة الرسمية المصرية موعدها اليوم، قبل أن يتم إخبارهم بأنه لا يوجد جلسة الأحد، وأنه سيتم تحديد موعدها في وقت لاحق لم يُعرف بعد، وفق مراسل الأناضول.

من جهته، أوضح عبد المنعم عبد المقصود، رئيس هيئة الدفاع عن مرسي، للأناضول قائلا: "جئنا لحضور جلسة الطعن بناءً على ما نشرته وسائل الإعلام كالمعتاد عن موعدها، ولم يتم إبلاغنا بشكل رسمي به من قبل، لكن فوجئنا بتأكيد المحكمة عدم تحديد موعد لنظر الجلسة بعد".

وكانت محكمة جنايات القاهرة، في 18 يونيو الماضي، أصدرت أحكامها في قضية "التخابر مع قطر"، وتضمنت الأحكام، السجن 40 عاما بحق "مرسي"، ومثلهم لسكرتيره أمين الصيرفي، بجانب إعدام ستة متهمين آخرين (3 حضوريا، و3 غيابيا) في القضية بينهم أربعة صحفيين أحدهم أردني، وقضت بالسجن (25 عاما) بحق أحمد عبد العاطي، مدير مكتب مرسي، و(15 عاما) لـ كريمة، ابنه الصيرفي، ومثلهم لـ خالد رضوان (مدير إنتاج بقناة مصر 25 المغلقة حاليا).

وطعنت هيئة الدفاع عن مرسي في 15 أغسطس الماضي، على أحكام الإدانة في القضية التي بدأت قضائيا في 15 فبراير 2015، فيما طعنت النيابة المصرية بعدها بيوم على أحكام البراءة بحق مرسي وآخرين في تهمة التخابر.

وجاء اللغط حول موعد الجلسة المثار أمس بالتزامن مع هجوم كبير تشنه القاهرة على الدوحة على خلفية ما تعتبره فيلما وثائقيا "مسيئا للجيش المصري" ينتظر أن تبثه قناة الجزيرة مساء الأحد عن "التجنيد الإجباري بالجيش المصري".

ويعد هذا الموقف الانتقادي الثاني البارز من الجانب المصري، بعد هدوء نسبي في التوتر بين البلدين، عقب زيارة أخيرة قام بها أمير دولة قطر، تميم بن حمد، للقاهرة في مارس 2015 لحضور القمة العربية آنذاك، واستقباله وقتها الرئيس عبد الفتاح السيسي بترحاب واضح، بعد عامين من رفض قطر الإطاحة بـ"مرسي" من منصبه كرئيس للبلاد في يوليو 2013.

وفي 18 يونيو الماضي، رفضت وزارة الخارجية المصرية، استئثار قطر الزج باسمها في قضية التخابر التي صدرت فيها، أحكام بالإعدام والسجن المؤبد و15 عامًا بحق 11 متهمًا.

ويومها رفضت قطر "الزج باسمها" في الحكم الصادر عن محكمة مصرية، في القضية المعروفة باسم "التخابر مع قطر"، واصفة الحكم بأنه "سابقة خطيرة في العلاقات بين الدول العربية، ومجافٍ للعدالة والحقائق".

الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي